

الهوية الليبية (دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية)

أ.محمد أحمد الكف

قسم الجغرافيا- كلية الآداب والعلوم قصر خيار/ جامعة المرقب

الملخص:

تشكل هوية الدولة أحد الاسس الحيوية من أجل قيامها ونجاحها اجتماعيا واقتصاديا بين الدول، وتتم حكومات الدول بترسيخها بين أفراد المجتمع من أجل النهوض بها بين الأمم الأخرى. والدولة الليبية دولة تعاني من ضياع الهوية وليس فقدانها، فهي متجذرة تاريخيا ولها حدودها السياسية. بل تعاني من القبلية والجهوية والطائفية وهو ما يعرف الهوية دون الوطنية، وتعاني كذلك من التيارات الخارجية والمتمثلة في الأفكار الخارجية، سواء كانت دينية أو حضارية، فالمذاهب والأفكار الحضارية تأتي من الخارج مثل التيار الديني والتيار العلماني والتمدن وغيرها من الأفكار ويعرف هذا الهوية الفوق الوطنية. ومرت الهوية الليبية بالعديد من المراحل التاريخية بداية من الحكم الإيطالي وحقبة المملكة وحقبة الجمهورية والجمهورية حتى ثورة 17 فبراير، وهذه الحقبة لم تعمل على ترسيخ الهوية الوطنية الليبية بل استخدمتها في لمصلحتها فقط. ومستقبل الهوية الليبية مرتبط بتقوية الاقتصاد الوطني والمواطن الليبي هو محوره. وترسيخ التسامح بين أبناء الوطن الواحد ونذب العنف وخطاب الكراهية، ولا يتحقق هذا إلا ببناء بنية تعليمية قوية وإعلام هادف يخدم الهوية الوطني.

Libyan Identity

Analytical Study from a Geopolitical and Social Perspective

Abstract:

The identity of the state is one of the vital foundations for its establishment and social and economic success among countries; the governments of the states are interested in establishing them among the members of society in order to advance it among other nations. The Libyan state is a country that suffers from a loss of national identity, not mislaying of it, it is historically rooted and has its own political limits, rather, it suffers from tribalism, regionalism, and sectarianism, which defines the sub-national identity, it also suffers from external currents represented in external thoughts, whether religious or civilized, doctrines and cultural thoughts come from outside. The Libyan national identity went through many historical stages, from the Italian rule, the era of the kingdom and the era of the republic until the February 17 revolution. These eras did not work to consolidate the Libyan national identity, but rather used it in its interest only. The perspective of the Libyan national identity is linked to the strengthening of the national economy, and the Libyan citizen is its pivot. Consolidating tolerance among the people of the same nation and denouncing violence and hate speech, this can only be achieved by building a strong educational structure and purposeful media that serve the national identity.

1- المقدمة

تعرف الدولة في الجغرافية السياسية على أنها قطعة من الأرض تحددها حدود متعارف عليها، ونظام حكم إداري كفاء لضمان سيادة الدولة، وشعب مقيم بصفة دائمة، وبناء اقتصادي مبني على نظام معين. ويذهب بعض الجغرافيين أن الدولة لكي تكون دولة مكتملة فيجب أن تكون لها هوية وطنية تميزها عن باقي الدول. فكل الدول تحاول بناء هوية وطنية لها تميزها عن الدول الأخرى، لم لها من أهمية في بناء الدولة سياسياً واقتصادياً، فليبيا دولة من غير هوية واضحة ومتكاملة، حيث يعتقد البعض بأن إشكالية الهوية الليبية تعود إلى عدم وجود جذور تاريخية للدولة الليبية فكانت دائما تابعة لدول الجوار من الشرق الغرب والجنوب، فكل هويتنا مستوردة من الخارج ففكرة القومية العربية اتت من مصر والفكر السلفي اتى من السعودية ، فتارة يعلمونا القومية العربية بأنها هويتنا وتارة، يعلموننا أن الفكر الصوفي أو السلفي أو الأخواني هو هويتنا وتارة، يعلموننا أن القبيلة والمنطقة التي تعيش فيها هي انتمائنا ولم يعلموننا بأن هناك هوية اسمها الهوية الليبية وأن هناك أرض نملكها وبيت نعيش فيه وهواء نتنفسه وهي كلها لنا دون غيرنا، فحدودنا السياسية لا تنطبق مع الحدود الدينية والقومية والكل مستورد. فمتى تكون لنا هوية، فالليبي يعرف الفنان المصري والفنانين الأجانب أكثر من الفنانين الليبيين، والليبي يعرف اللاعب الأوروبي والأمريكي والبرازيلي ولا يعرف اللاعب الليبي، وعليه نمط حياتنا كله مستورد من ملابس ومأكلا ومقننات حياتنا اليومية. مناهجنا الدراسية كلها مستوردة فندرس تاريخ الفراعنة والوهابية ولا نتمعق في تاريخ ليبيا نجد شعراء وأدباء مصر وسوريا ولا نحتم بشعراء الوطن، ولا يعني هذا التسلخ من الهوية العربية بل المطلوب الاهتمام بالهوية الليبية كما هم يهتمون بجويتهم.

2 - الإطار النظري للدراسة.

1.2 - مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة إن الهوية الليبية هوية ضائعة بين الهويات فوق القومية والهويات دون الوطنية، فالهوية الليبية هوية موجودة تتجاد بها الهويات المجاورة للدولة الليبية، وتشكل ضياع الهوية للدولة مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية، فسياسياً تكون الدولة مفككة وتكثر بها الحروب الأهلية واقتصادية، وتعاني من مشاكل اقتصادية والفقر والعجز في الميزانية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي بها، أما اجتماعياً فيكون النسيج الاجتماعي بها مفكك، نتيجة للانتماء للقبيلة والتعصب لها، وكذلك الحال بالنسبة للانتماء الطائفي والمناطقية.

2.2 - أهمية الدراسة:

1. دراسة الهوية الليبية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية من الدراسات القليلة في المكتبة الليبية والتي تبرز مشكلة الهوية الليبية وأهميتها.
2. تقوم هذه الدراسة بالتعريف بالهوية الليبية، وضرورة معرفة القارئ بأن هناك هوية تسمى الهوية الليبية.
3. ترسخ هذه الدراسة مبداء التسامح بين القوميات في ليبيا وبين الأيدولوجيات والطوائف المتواجدة على الأرض الليبية.
4. تضع هذه الدراسة الحلول لمشكلة الهوية الليبية، والرؤية المستقبلية للدولة الليبية في ظل الهوية الليبية.

3.2- الفرضيات.

1. الهوية الليبية متواجدة ولكنها ضائعة بين الهويات الأخرى.
2. إن الهوية الليبية متواجدة منذ القدم، و لها جذور تاريخية وليس كما يدعي البعض بأنها غير متواجدة ومرتبطة بالهويات المجاورة لها.
3. إن بناء هوية وطنية تساعد كثيرا في حل المشكلات السياسية وبالتالي تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
4. كل الحكومات التي حكمت ليبيا من الاحتلال الإيطالي إلى حقبة المملكة والجمهورية والجمهورية وثورة 17 فبراير أهملت الهوية الليبية بل رسخت القبيلة والجهوية والقومية.

4.2- أهداف الدراسة.

1. التعريف بالهوية الليبية من حيث المفهوم والمشكلات التي تواجهها والرؤية المستقبلية لها.
2. ترسيخ مبداء التسامح والتعايش السلمي بين جميع مكونات المجتمع.
3. محاربة الجهوية والقبلية والمناطقية والقومية والأيدولوجيات المختلفة لأنها من الأسباب التي تهدم الدولة الليبية.
4. التعريف بدور الجغرافيا الاجتماعية في دراسة المشكلات الوطنية في الدولة الليبية.

5.2- منهجية الدراسة.

اتباع الباحث أسلوب التحليل في هذه الدراسة، فالجغرافية السياسية تدرس الدولة من المفهوم الجغرافي، بينما تدرس الجغرافيا الاجتماعية المجتمع من مفهوم اجتماعي جغرافي. مستخدما هذان الفرعان من فروع الجغرافية البشرية في تحليل الهوية الليبية، مستعينا بالدراسات المقامة في الدول العربية والغير العربية التي تعاني من مشكلة الهوية الوطنية. ومستعينا كذلك من التجربة الحائلة التي عشتها في الدولة الليبية كمواطن ليبي عاصر العديد من أنظمة الحكم في الدولة.

3 - ليبيا نبذة جغرافية.

تقع الدولة الليبية في شمال أفريقيا، بحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق جمهورية مصر العربية، والسودان من جهة الجنوب الشرقي، ما تشاد والنيجر فتحد ليبيا من جهة الجنوب، والجزائر وتونس من جهة الغرب. تبلغ مساحتها حوالي 1.759540، (عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ص 4) حيث تعتبر رابع دولة في المساحة في قارة أفريقيا، وتحتل عالميا الرقم 17. و تقع فلكيا بين خط طول 9 و 25 درجة شرقا وبين خطي عرض 18.75 و 33 درجة شمالاً. أما من الناحية التضاريسية فتتنوع مظاهر السطح بها، حيث ينحدر السطح انحدارا تدريجيا من الشمال إلى الجنوب، وبها مجموعة من الجبال أهمها الجبل الأخضر (880 متر) الذي يقع في الشمال الشرقي من البلاد، وجبال نفوسة (850 متر) التي تقع في الشمال الغربي من البلاد، وفي وسط البلاد تنتشر مجموع من الجبال منها جبل السوداء وجبال الهروج، وجنوبا جبال تيبستي واركنو وغيرها من الجبال، أما عن السهول فأشهرها سهل جفارة وسهل بنغازي اللذان يعتبران من أخصب السهول في

ليبيا، وبها مجموع من المنخفضات من الشمالية والجنوبية أشهرها منخفض جالو وأوجلة وشخرة والجغبوب أما في الجنوب فيوجد منخفض الكفرة وفزان. ويعتبر الجنوب الليبية عبارة عن هضبة متزامية الأطراف يغلب عليها الطابع الصحراوي شديد الجفاف. أما مناخها فتعتبر ليبيا أجمالا منطقة صحراوية جافة، عدا الجزء الشمالي الذي يتمتع بقدر ضئيل من الأمطار خاصة منطقة الجبل الأخضر ويسود فيه مناخ البحر المتوسط، أما باقي المناطق فيسود المناخ الصحراوي الجاف شديد الحرارة، ويتراوح معدل درجات الحرارة السنوي في ليبيا بين 18 و 23 درجة، (عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ص 98). وسكانها بلغ سكان ليبيا تقديريا سنة 2020م حوالي 6931061 (موقع مصلحة الإحصاء والتعداد). ويتركزون في الجزء الشمالي من البلاد في المناطق الحضرية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، بينما المناطق الجنوبية من البلاد فهي قليلة السكان ويقطن معظم سكان البلاد في المناطق الحضرية لتوفر فرص العمل بها.

4 - مفهوم الهوية.

الهوية مرتبطة في اللغة بأنها مصطلح مشتق من الضمير (هو)؛ ومعناها صفات الإنسان، وأيضا تستخدم للإشارة إلى المعالم والخصائص التي تتميز بها الشخصية الفردية، أما اصطلاحا فتعرف الهوية بأنها مجموعة من المميزات التي يمتلكها الأفراد وتساهم.



شكل (1) التقسيم الإداري للدولة الليبية

في جعلهم يحققون صفة التفرد عن غيرهم، وقد تكون هذه المميزات مشتركة بين مجموعة محددة أو شريحة اجتماعية تساهم في بناء محيط عام لدولة ما ويتم التعامل مع أولئك الأفراد وفقا للهوية الخاصة بهم. (المرأة الليبية ونسج الهوية دراسة في أثر التحولات على تكوين الهوية، أم العز علب الفارسي، ص 30).

إلا أن البعض يرى أن مفهوم الهوية يختلف عن مفهوم الشخصية، فمفهوم الهوية عندهم يرتبط بالانتماء للأمة والدولة والبلد والدين واللغة والثقافة والطائفة... الخ. بينما يرتبط مفهوم الشخصية بمكونات الشخص (الفرد أو الجماعة والشعب) الظاهرة والباطنة، أي مكوناته الشكلية والسلوكية وطباعه الغالبة عليه ومزاجه النفسي العصبي وأخلاقه..... الخ.

ويعرفها البعض بأنها الشعور بانتماء والولاء لوطن وجماعة بشرية في حدود جغرافية معينة. وبأنها منظومة من الخصائص والعناصر المادية والمعنوية المكونة لوجود شيء ما، والتي تميزه عن الأشياء الأخرى بصورة عامة على الرغم من وجود عناصر وخصائص متشابهة (عبير مهدي - إشكالية الهوية في العراق - ص 396).

وتعرف الهوية الوطنية في الجغرافيا الاجتماعية على أنها دولة قائمة بحدودها السياسية التي يفتتها مجموعة أو مجموعات بشرية ذات انتماء واحد رغم وجود التعددية الاجتماعية والثقافية.

ونعرف الهوية الوطنية من منظورنا الجغرافي على أنها الانتماء للدولة بجميع مكوناتها الدينية واللغوية والثقافية شكليا وسلوكيا ومعنويا، تهدف إلى تجمع الجميع تحت راية الوطن والتعايش السلمي بين جميع الهويات والأديان والجناس.

وهناك بعض المفاهيم الواجب توضيحها والخاصة بالهوية الوطنية:

- الهوية السياسية: وهي تعني الحدود السياسية للدولة.
- الهوية فوق الوطنية: هي الانتماء أو اعتناق الأفكار القادمة من خارج الوطن.
- الهوية دون الوطنية: وهي الانتماء إلى أحد مكونات المجتمع في الدولة مثل القبيلة أو طائفة محلية معينة.
- المناطقية: وهي الانتماء إلى منطقة معينة وقد تكون هذه المنطقة متكونة من العديد من القبائل أو المدن.

5 - مكونات الهوية الليبية

1. الجغرافيا (الأرض) التي تجمع جميع الليبيين في رقعة جغرافية محددة.
2. الحيازات: وتتمثل الممتلكات البيت الاسواق الموضوعات.... الخ.
3. القدرات: وتتمثل في القوة المادية والاقتصادية والعسكرية والمعرفية.
4. تاريخ الدولة: وتتمثل في الأصول التاريخية من الأسلاف، الولادة، الامم والقرابة. وكذلك تتمثل في الأحداث التاريخية المهمة التي أدت إلى إنشاء الدول، أضف إلى ذلك الآثار التاريخية الموجودة في الدولة.

5. النظام الثقافي وتمثل في العقائد والاديان والرموز الثقافية مثل الزي واللباس المميز للجماعة البشرية. وكذلك التراث والعادات والالعاب والتقاليد المجتمعية، والموسيقى والأغاني والألحان، والفنون والآداب من رسم وزخارف ونقوش وأوشام والأكلات الشعبية.
6. اللغة والثقافة وهي وعاء الحامي لثقافة واستقلالية المجموعة البشرية من أي تأثيرات ثقافية أخرى.
7. اللهجة المتفرعة من اللغة وهي عامل مهم في تحديد الهوية، فاللهجة المصرية تحدد هوية المصري واللهجة الليبية تحدد هوية الليبي.
8. الفرد ومكان ولادته حتى وإن لم يكن أصله من نفس المنشأ.

6 - أهمية الهوية:

1. التناسق والتوافق بين القطاعات المختلفة في الدولة تحت هوية وطنية واحدة.
2. الهوية الوطنية تخدم الفكر الوطني حاضرا ومستقبلا دون تنازع.
3. الهوية الوطنية تحارب الغزو الثقافي الخارجي وخاصة الهدام منه.
4. الهوية الوطنية تعزز الوحدة الوطنية وتحارب التقسيم وتقسيم المقسم.
5. الهوية الوطنية تجمع الجميع تحت راية الوطن والتعايش السلمي بين جميع الهويات والأديان والجناس.
6. الهوية الوطنية فخر المجتمعات المتقدمة وخاصة الدول ذات الأيدولوجيات المتعددة.
7. الهوية الوطنية تعزز السلم المحلي والعلمي وتساعد في بناء وتطور الدولة.
8. الهوية الوطنية تؤدي إلى شعور الفرد بشخصية متميزة ومتفردة عن باقي المجموعات البشرية في العالم وبالتالي يتولد الانتماء كليا أو جزئيا لجماعة بشرية أمة كانت أو دولة.

7 - عواقب فقد الهوية

1. الحروب الاهلية بين أبناء الوطن الواحد كما حدث في ليبيا والعراق واليمن والعديد الدول الفاقدة للهوية..
2. التدخلات الاجنبية الخارجية بحجة حماية طائفة على أخرى
3. الحرب وبالتالي انهيار اقتصاد الدولة وجميع القطاعات الهامة في الدولة.
4. يتعزز فكر الكراهية بين أفراد الوطن الواحد وبالتالي انهيار النسيج الاجتماعي في الدولة.
5. هجرة الشباب المدرب والغير مدرب إلى الخارج من أجل البحث عن لقمة العيش والحرية مما يفقد اقتصاد الدولة عناصر مهمة في الدولة.

الهوية الوطنية تجعل القطاعات المختلفة من الشعب تعمل في تناسق وتوافق بحيث يتشكل بناء متماسك ينضوي تحته الجميع ويستطيعون العمل في خدمة فكر الحاضر والمستقبل دون تنازع، مثل نهر له منبع ومصب وجري وضاف، وغاية يمضي نحوها مهما كانت العقبات، فالإنسان الفاقد للوعي بالهوية لا يستطيع أن يبنى لنفسه ووطنه، وهنا تكمن أهمية الهوية الوطنية الحقيقية.

8- الدولة في الجغرافية السياسية.

تُعرف الدولة في الجغرافية السياسية بأنها مساحة من الأرض تحددها حدود متعارف عليها، ونظام حكم إداري كفاء لضمان سيادة الدولة، وشعب مقيم بصفة دائمة، وبناء اقتصادي مبني على نظام معين، وشبكة من خطوط النقل، وهوية وطنية ينتمي إليها الشعب الذي يسكنها. إن الدول التي تكون من سلالة واحدة قليلة العدد في الوقت الحالى وتختلف الدول من حيث تجانسها السلالي فقد يكون التكوين للدولة من الناحية السلالة من ناحية تجانسها بسيطاً أو ملتصقاً أو مركباً. (الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، ص 132). ويشكل الدين عنصر أساسياً في الدولة إلا أنه في المجتمعات المتطورة ليس عاملاً حاسماً في تكوينها، بل ربما كانت اللغة أبلغ أثراً في التمييز بين الشعوب وتكوين القوميات من الدين، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى اقتران الدين اليهودي بالقومية الصهيونية من ناحية، واقتران الدين الإسلامي بالقومية الباكستانية من ناحية أخرى، وهاتان هما الدولتان الوحيدتان في العالم اللتان تقومان على أساس الدين في الوقت الحاضر باستثناء الفاتيكان، وهي مقر البابا الرئيس الروحي للكنيسة الكاثوليكية في العالم، ولا شك أن العاطفة الدينية تربط الشعوب بعضها ببعض الآخر عبر الحدود السياسية المرسومة، إن الدول التي تكون الغالبية العظمى من سكانها أي 90% فما فوق من دين واحد لا توجد فيها مشاكل أقلية، دنية فمصر وليبيا وتونس والجزائر ودول شبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران وباكستان واندونيسيا ذات أغلبية إسلامية. لم يكن الدين أيضاً عاملاً موحداً لنشأة الدولة، فالدولة العثمانية كانت تمثل الخلافة الإسلامية، لكنها كانت تحكم رعايا مسيحيين ويهوداً، ولا شك أن بعض الدول حاولت أن تجعل الوحدة الدينية سائدة داخل حدودها كنوع من تدعيم السلطة، لكن ذلك لم يكن تاماً ولا ناجحاً، ففي العصور الوسطى حاولت بعض دول أوروبا أن تكون موحدة دينياً أمام موجة الإصلاح الديني وظهور البروتستانتية، ولكن كان على هذه الدول في النهاية أن تتقبل وجود عدة أديان ومذاهب كما هو الحال في سويسرا. وأهم المشاكل التي تقابل الدولة هي الوحدة السياسية فالدولة ليست منطقة ذات حدود سياسية اتخذت لها اسماً، واحتلت لها مركزاً في مصاف الدول، واعترف بها المجتمع الدولي فحسب، ولكنها وحدة تنشأ وتتبلور بفضل توافر عدد من القوى التي تعمل على توثيق العلاقات بين جهاتها المختلفة، وفي مقدمة هذه القوى فكرة الدولة أو سبب قيامها، ومن هنا ذكر الجغرافي الألماني راتزل أنه يجب دراسة الفكرة الفريدة المتميزة التي تمكن وراء قيام أو بقاء أي منطقة من الأرض عامرة بالسكان في صورة دولة (الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، ص 103)

أما السلالة فيقسم العلماء سكان العالم إلى سلالات رئيسية لكل منها صفاتها الجسمانية الخاصة، والتي ميزها كمجموعة وتفصلها عن غيرها من السلالات الأخرى، وأهم هذه السلالات هي القوقازية والمغولية والزنجية بجانب بعض سلالات أخرى ثانوية. وتنقسم السلالات الرئيسية إلى سلالات فرعية عديدة مثلاً السلالة الرئيسية القوقازية التي تنقسم إلى السلالة النوردية والسلالة الألبية وسلالة البحر المتوسط. وقد اختلطت هذه السلالات منذ فجر البشرية بوسائل الاختلاط الكثيرة عن طريق الغزوات والهجرات والزواج، وأصبحنا حاليلاً لا نجد سلالة بشرية نقية إلا فيما ندر بين أشد الشعوب بدائية وعزلة مثل الأقزام في داخل الغابات الاستوائية، ولا بد أن نميز

بين السلالة بمفهومها البيولوجي، وعي عبارة عن جماعة تتصف بصفات جسمانية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى، وبين الاصطلاحات لأخرى، اللغوية أو الدينية أو القومية التي حصل خلط بينها وبين مفهوم السلالة، مثال ذلك الاصطلاحات التي انتشرت لفترة من الزمن حول السلالة السامية أو السلالة اليهودية أو السلالة العربية، وهي عبارة عن اصطلاحات حضارية (لغوية أو دينية) لا شك أن الذين يصرون على استعمالها هم دعاة العنصرية والقومية السياسية.

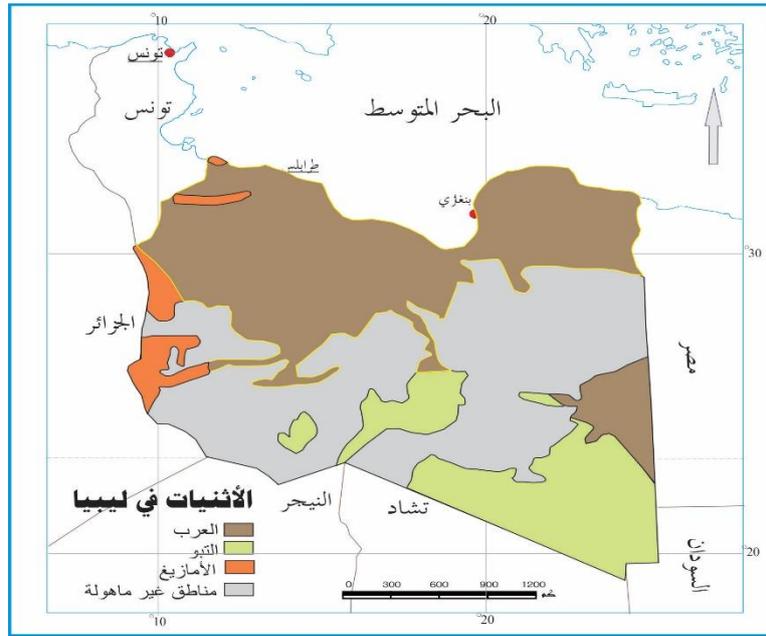
والواقع أنه نتيجة الاختلاط الشديد الذي حصل بين السلالات نجد الشعوب مكونة من اختلاط أكثر من سلالة؛ ولذلك لا توجد مشاكل سلالة إلا حيث توجد جماعات من سلالات مختلفة يسهل التعرف عليها بسرعة وتعيش معا في دولة واحدة. (الأصول العانة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، ص 132) في ليبيا نجد السلالة القوقازية تنتشر في معظم ربوع ليبيا من عرب وأمازيغ ونجد السلالة الزنجية في الجنوب الليبي والمتمثلة في التبو إلا إننا نقسم السلالات على أساس عنصري فنفرق بين العرب والأمازيغ رغم كونهم من سلالة القوقازية (البحر المتوسط).

9- الأثنيات في ليبيا:

1.9- العرب: وهم الذين قدموا من الجزيرة العربية أبان الفتح الإسلامي لليبيا سنة 642 ميلادي على يد القائد عمر بن العاص، وهم الآن يشكلون الاغلبية العظمى من سكان ليبيا، وفي إحصاء 1931 للسكان الذي قام به الإيطاليون في إقليم طرابلس بلغ عدد العرب 164 ألف نسمة بنسبة 32% من سكان إقليم طرابلس البالغ 515 ألف نسمة. ولقد اندمج العديد من القوميات الأخرى في الهوية العربية خاصة الأمازيغ.

2.9- الأمازيغ:

هم مجموعة أثنية ومن السكان الأصليين في شمال أفريقيا وأكثر وجودهم في المغرب ويشكل الأمازيغ جزءا من سكان المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا وشمال مالي وشمال النيجر وجزء صغير من غرب مصر إلى جزر الكناري. ويتوزع الأمازيغ من المحيط الأطلسي إلى واحة سيوة في مصر ومن البحر المتوسط إلى نهر النيجر في غرب أفريقيا. من الناحية التاريخية تتحدث الشعوب الأمازيغية اللغة الأمازيغية وهي فرع من عائلة اللغات الإفريقية الآسيوية. هناك حوالي 32 مليون أمازيغي في شمال أفريقيا، الكثير منها مازالوا يتحدثون اللهجات الأمازيغية. وتنتشر الأمازيغية في ليبيا في مناطق الجبل الغربي وزوارة وغدامس وسوكنه وفي جنوب غرب ليبيا حيث يعرفون بالطوارق. وفي آخر احصائية رسمية أثنية في ليبيا في إقليم طرابلس سنة 1931 م أبان الحكم الإيطالي كان إجمالي عدد السكان 515 ألف نسمة، وكان عدد الأمازيغ الذين يتحدثون العربية والأمازيغية 119 ألف نسمة والأمازيغ الذين يتحدثون العربية فقط 149 ألف نسمة. بإجمالي 268 ألف نسمة حيث شكل الأمازيغ 52% من سكان إقليم طرابلس.



شكل (2) الأثنيات في ليبيا

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى موقع موسوعة ويكيبيديا

3.9- التبو: عُرف عبر تاريخهم، بعدة أسماء، لكنهم اشتهروا باسمين هما التبو والقرعان. ويعتبر التبو من أقدم الشعوب التي استوطنت منطقة الصحراء الإفريقية، حيث يقيم التبو في الوقت الراهن، على مساحة تقدر بربع مساحة الصحراء الكبرى. وقد استوطنوا حسب وصف المؤرخين القدامى، الأراضي الممتدة إلى الغرب من وادي النيل من أطراف الحدود الغربية لمملكة " نوبيا " القديمة شرقاً، وهي المنطقة الصحراوية الواقعة إلى الشمال من كردفان وفي شمال دارفور والتي كانت تُعرف بـصحراء القرعان إلى مشارف إقليم " فزانيا " القديم وبلاد الجرافنت غرباً. ومن تخوم واحات " أوجله " و " زلة " القديمة وجبل السودة شمالاً، إلى الهضاب والسهول الممتدة حول مرتفعات إينيدي وجبال تيبستي جنوباً. تعرّض التبو ، عبر تاريخهم، لحملات متتابة من الغزاة كالرومان والعرب والأتراك، للهيمنة أو القضاء عليهم واحتلال أراضيهم ودفع من نجا منهم نحو الداخل الإفريقي جنوباً. كما سعت السلطات الليبية منذ إقرار قانون الجنسية الليبية عام 1954م ثم انقلاب عام 1969م إلى تهميش شعب التبو وطمس هويته وإنكار تاريخه والترويج لعروبته والتقليل من كيانه. وعمدت مراراً، كان آخرها عام 2007م، إلى نزع حق المواطنة عن المئات من الأسر، وحرمانهم من حقهم في التعليم والسكن والرعاية الصحية. وقد تشكلت جبهة التبو لإنقاذ ليبيا في 30 يونيو 2007 م وهي من ضمن الحركات الليبية المعارضة للنظام الليبي. و يعتبر القيمون عليها أنها ليست حركة قبلية أو عنصرية إنما هي حركة سياسية وطنية ليبية. تنتمي لغة التبو-القرعان إلى عائلة اللغات النيلية الصحراوية. وتتفرع إلى لهجتين أساسيتين

هما: التوداقا، والدازاقا، ورغم تماثل اللهجتين في القواعد النحوية والصرفية، إلا أن هناك تمايزاً ملحوظاً في المفردات والمسميات والتبنيات.

بالإضافة للعريقات السابقة الذكر، هناك مجموعة من الأقليات مثل الكالكورغلية وهم مزيج من الأتراك والأكراد والشركس والأرناؤوط (الألبان) وبلغ عددهم في احصاء 1931م 25 ألف نسمة بإضافة لليهود الذين كانوا موجودين في ليبيا وبلغ عددهم 21 ألف نسمة بنسبة 4% من سكان إقليم طرابلس حسب إحصاء 1931م. وحالها فإن أغلب الليبيين يصنفون من العرب، وهناك عريقات أخرى هي خليط بين البربر والشركس والأتراك والموريسكيون والرومان واليونان من جزيرة كريت.

10 - الهوية الليبية عبر التاريخ الحديث.

1.10- الحقبة الإيطالية: حددت الحقبة الإيطالية في ليبيا سنة 1911 م الهوية السياسية للدولة وكانت الحدود السياسية محددة جنوبا وغربا وشرقا وظل الشمال الليبي مفتوحا للهوية الإيطالية واعتبرته الشاطئ الرابع لها، وتم استرجاعه في سنة الاستقلال 1951م. تخلل خلال الحقبة الإيطالية إلغاء الهوية الليبية وذلك بإصدار مرسوم بضم إقليم برقة وطرابلس إلى الدولة الإيطالية بتاريخ 9 يناير 1939م واعتبرت المواطن الليبي مواطن إيطالي. ولغرض طمس الهوية الليبية في ليبيا قامت الحكومة الإيطالية بإرسال 20000 مستوطن في العام الواحد بحيث يصل عددهم إلى 500 ألف مستوطن في سنة 1950م إلى أن يصبح الشعب الليبي أقلية في دولتهم. وقامت الحكومة الإيطالية بعملية التغريب وذلك بنفي مجموعة من الليبيين من وطنهم إلى الخارج وتجنيدهم في الجيش الإيطالي ومشاركتهم في الحروب التي خاضتها إيطاليا. وبعد خسارة إيطاليا الحرب العالمية الثانية خرجت إيطاليا من ليبيا ومنح المجتمع الدولي استقلال ليبيا في سنة 1951م. ويستفاد من الحقبة الإيطالية في ليبيا هو نمو الشعور الوطني لدى المواطن الليبي بضرورة استقلال ليبيا من المستعمر الخارجي سواء كان الإيطالي أو التركي وبداية البحث عن الهوية الليبية.

2.10 - حقبة المملكة: لم تظهر الهوية الليبية بشكل واضح في العهد الملكي في ليبيا إلا أن الحقبة الملكية في ليبيا يرجع لها الفضل في توحيد الأقاليم الليبية طرابلس وبرقة وفزان تحت راية واحد بعد ما كانت دولة فيدرالية. ويعاب على هذه الحقبة قلة الاهتمام بالأقليات في ليبيا خاصة في الجنوب ولا نلوم احد في هذه الفترة فليبيا دولة وليدة كانت تعد من افقر دول العالم قبل اكتشاف النفط بها، وجل مواطنيه أميين، وكان جل الاهتمام منصب على تثبيت الدولة ورفع من مستوى الدخل للمواطن الليبي. وعاصر هذه الفترة ظهور فكرة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر والشعبية الكبيرة التي تحصل عليها في الشارع العربي، فالنزعة القومية العربية كانت تعطل الاشتغال على الهويات الوطنية، ، وكثير من النخب الليبية كانت ترى أي هوية غير هوية القومية العربية هو تفريط في قضايانا الأساسية وخيانة للأب البطل ناصر. وقد جرى أول احصاء لسكان ليبيا والذي تمخض عنه حق الجنسية الليبية لكل من تواجد على الأرض الليبية فترة أجرى التعداد، وأبان ترؤس السيد عبد الحميد البكوش لرئاسة الوزراء أخرج مشروع الشخصية الليبية كمجتمع له خصائصه التاريخية والجغرافية الذي لم يدم طويلا بسبب انقلاب 1969م الذي قام به مجموعة من الضباط في الجيش الليبي.

3.10 - فترة الجمهورية _ الجماهيرية 1969 - 2011م: تميزت هذه الفترة بإلغاء الهوية الليبية والتوجيه إلى الهوية العربية القومية فلغى النظام الحاكم الحدود السياسية للدولة الليبية وتبنى القومية العربية فقام مشروع اتحاد مع تونس عرف باتفاق جربة في 12 يناير 1974 م تحت اسم الجمهورية العربية الإسلامية وكان الاتفاق يقضي بتولي الرئيس التونسي بورقيبة منصب الرئيس والقذافي منصب نائب الرئيس. ومشروع اتحاد مع المغرب عرف باتفاق وجدة في 13 أغسطس 1984م ومشروع اتحاد مع سوريا ومصر، وجميعها فشل. وتوجه كذلك إلى القارة الإفريقية في مشروع الاتحاد الإفريقي الذي لم يجنى الشعب الليبي منه أي فائدة.

4.10- حقبة ما بعد 2011 م

في هذه الحقبة التي مازالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث، ظهرت جميع إشكالات الهوية الليبية، بعد التخلص من الحكم الديكتاتوري، فظهر الإسلام السياسي وحكم أجزاء من البلاد، وظهرت الجهوية وطالبت بعض الأقاليم بالفيدرالية والبعض الآخر طالب بالاستقلال، وظهرت القبيلية وطالبوا بحقوقهم أسوة بالقبائل الأخرى، وظهر الليبراليون وطالبوا بوطنية ليبيا، نتج عن كل ذلك كله حروب أهلية دموية واغتيالات وتصفية حساب وتدخل خارجي من دول الجوار وغير دول الجوار وأنهب اقتصادي كبير، وفي المقابل ظهرت الديمقراطية وانتخب الشعب من يريد، وبرزت المنظمات الحقوقية، والجمعيات الخيرية، والمجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، والكل يتكلم والكل يفني عن جهل أو علم، وبدأ الحديث عن الهوية الوطنية.

11- إشكالة الهوية الليبية

ترجع إشكالة الهوية الليبية إلى تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية التي تبدأ بالقومية و اللغة وتنتهي بالقبيلة ويجمعهم الدين الواحد وهو الدين الإسلامي. وعلى الرغم من التدخل والتفاعل والتعايش بين المكونات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لا تتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية وذلك لتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها، وذلك للنزعة الأبوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية العشائرية التي لا تزال تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الرحم وما يرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية ما زالت تمارس تأثيرها على طرق التفكير والعمل والسلوك، على الرغم من التغيرات البنوية والتحديات المصيرية التي تجاها وما يرافق ذلك من توتر وصراع أخذوا يوثران بقوة الواقع على منظومة القيم والعادات وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية ويولدان إلمات دفاع ذاتي بعدم الاعتراف بها أو إزاحتها، وهي متغيرات باتت تفرض نفسها بشكل أو بآخر على حساب الهوية الوطنية (أو الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافية والفرعية وإشكالة الهوية في العراق، ص 8). إن أزمة الهوية في ليبيا هي قبل كل شيء أزمة حرية وازمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وأزمة نظام سياسي تجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته، وهي تدعونا إلى أن نبحث عن مواطن الخلل في البنية الفكرية والمجتمعية والسياسية التي ساهمت في تشكيلها وأن نفككها ونبحث عن الرواسب التي ساعدت على نموها وما عانته ليبيا من الاستعمار الخارجي (تركيا وإيطاليا) والاستعمار الداخلي للفترة من 1969 : 2011 م وجعلته مسرحا لصراعاتها، وكذلك ما خلفته البيئة الصحراوية والثقافة البدوية

والزرعة الأبوية الاستبدادية التي يسميها البعض (مبادئ وقيم) والتي شجعت السلطات المتعاقبة على إعادة إنتاجها بأشكال محورة بما يتلاءم ومصالحها وأهدافها وهو ما عمل على تزايد حدة الصراع الاجتماعي وتقوية روح الانتماء إلى القبيلة والطائفة والمنطقة والمحلة على حساب الهوية و الديمقراطية.

وعلى الرغم من كون ليبيا دولة متجانسة سياسا وثقافيا واجتماعيا ودينا إلى حد ما، إلا أنها لم تعتمد أسلوب بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية التي لم تجد قبولا لدى النخب السياسية التي قادت البلاد، بمعنى آخر أن مشروع بناء الهوية الوطنية الليبية لم يتجه إلى مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية الليبية وكما حددتها الايديولوجيا القومية والدينية السياسية. ولقد تجلّى طرح الهوية في ليبيا في إطار التعبير عن الذات الليبية بين ثلاثة اتجاهات تتنازع تعريف الذات والتأسيس على هذا التعريف، وهي اتجاه الدولة الوطنية (حقبة المملكة) واتجاه الدولة الدينية (اخوان والسلفية) واتجاه الدولة القومية (1969-2011م). وقد تلبست كافة هذه الاتجاهات التعريفية بمناهج بنوية حملت الدولة بالقوة على فهمها دونما ادنى مرونة، والأكثر تعقيدا هنا تداخل هذه الاتجاهات في تكوين وتشكيل الهوية لدى النخب المجتمعية والسياسية والجمهور معا، وهو تداخل على مستوى الفهم والوظيفة السياسية، يضاف إلى ذلك المخزون الثقافي والتاريخي الذي حاولت بعض الاطراف توظيفه لشده هوية الدولة الليبية إلى نموذج الدولة الدينية مثل الفكر السلفي في ليبيا. ولكن إشكالية الهوية في ليبيا لم ترتبط بالعوامل السابقة فقط بل ارتبطت في الجانب آخر منها بتدخل القوى الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي لاسيما بعد 2011 م عبر تحديدها هوية أجزاء من المكون الاجتماعي أو العرقي الليبي (التبو والطوارق والامازيغ) كمناصر تشاد لمجموعات التبو في الجنوب الليبي وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية والتغاضي عن انتماءاتها الدينية والطائفية وتحديد هوية جزء آخر من المكون الاجتماعي الليبي العام (العرب) وتعاملها معه بدلالة انتماءاته الدينية والتغاضي عن انتماءه القومي.

إن معاناة أي مجتمع أو دولة من إشكالية ضعف أو حتى غياب الهوية الجامع، لا يجعل منها بالضرورة إشكالية أزلية لأن الهويات المتعارضة والولاءات المتقاطعة يمكن أن تتعايش والجماعات البشرية يمكن أن تغير هويتها أحيانا تغيرا جذريا، ولكن ذلك التعايش وهذا التغيير لا يحدثان تلقائيا وهنا تكمن المشكلة، كما أن ظهور ولاءات جديدة لا يزيل تأثيرات جديدة لا يزيل تأثيرات الولاءات السابقة التي تستمر طويلا لأنها جزء من شعور عام وعقائد موروثة ودوافع تحدد توجهات وتحركات المجموعات البشرية. وعليه فإن تناغم وانسجام الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة، بل وحتى المختلفة والتعايش السلمي فيما بينها يتطلب توفر شروط ومقتضيات أهمها أنه ينبغي النظر إلى الهوية الليبية في سياقها التاريخي والانثروبولوجي والاجتماعي، وذلك في إطارها الجغرافي باحتسابها مفهوم ثقافي قائم بداته ولذاته، لا يتنكر لحقيقة واقعة، وهي أنه متعدد ومتنوع وإن هذا التعدد والتنوع يجب أن لا يعمل على الغاء الآخر، بل من الضروري إقامة توازن بين مكونات الهوية المركبة المشتركة، وأن يكون هذا التوازن خلافا، أي يعمل على توحيد الهوية الوطنية ويشدد على التعايش والتسامح المتبادل والاحترام والتفاهم والحوار المتبادل وكذلك الاعتراف بحقوق الآخر وتكريسه في الممارسة العلمية. كما أن التوازن في وحدة الهوية ينبغي أن يضع حدودا بين (الانا والآخر) وبين (نحن وهم)، وأن يرسم دوائر حول الذات صغيرة، كبيرة، ضيقة، رحبة، منفتحة

على الآخر أو منغلقة على ذاتها، متسامحة أو متعصبة منعزلة أو متفاعلة، حتى نتوصل إلى الحدود التي نريد أن نقيمها بين (الانا والآخر) لا (النحت والهلم)، داخل الوطن الواحد. (أو الحيدري؛ المكونات الاجتماعية والثقافية والفرعية وإشكالية الهوية في العراق، ص 17). ومن أجل إعادة إنتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد الليبيين في هوية وطنية ينبغي نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها التي تعطي مساحة واسعة للتفاهم والحوار العقلاني الرشيد، بدل العنف الذي لا يمثل فضيله ما يمثل تعديا على الآخر المختلف. وإذا كان الاعتراف المتبادل بالهوية واحترام حقوقها وحرمانها هو الجوهر والقاسم المشترك بين كل هذه الشروط، فذلك يرجع إلى عجز الإنسان عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل والإيجابي بهويته في ظروف الإقصاء والتهميش مما يتسبب أيضا في عجزه عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل الإيجابي مع الهويات الأخرى، فإن لم يتصالح الإنسان مع ذاته فكيف يتصالح مع غيره، والتصاقه بهويته إيجابيا هو الذي يمكنه من فهم الآخر والتجاوز والتفاعل والتعايش معه سلميا وإيجابيا بعيدا عن نزعات التعصب والاستبداد (على عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول؛ ص 22). وعليه فإن على القائمين على تشكيل الكيان الليبي الجديد لا بد أن يدركوا العلاقة الحميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي ومدى تطابق هذا الكيان مع تطلعات المجتمع أو على الأقل مع متطلبات الفئات المؤثرة سياسيا فيه بشكل وحدود الكيان. مما يستدعي عملهم لتعزيز المواطنة وترسيخها بوصفها وحدة محايده لا تعرف التفاضل والتمايز بين المواطنين.

12- تحديات الهوية الوطنية الليبية

تواجه الهوية الليبية تحديات كبيرة متعددة، ولكن أبرز هذه التحديات هما التحديان القومي والظائفي اللذين أعاقا بلورة وصياغة هوية وطنية ليبية.

1.12 التحدي القومي للهوية الوطنية الليبية. ظهرت فكرة القومية العربية مع وصول جمال عبد الناصر الحکم في جمهورية مصر العربية وتبنيه خطاب القومية العربية، الذي كان في مخيلة المواطن العربي البسيط الزعيم الذي سوف يعيد أمجاد الأمة العربية القديمة والقائد الذي سوف يوحد الوطن العربي في دولة واحدة تحت اسم اتحاد الجمهوريات العربية، وقد اكتسب هذا التوجيه في ليبيا شعبية كبيرة، حيث خرجت المظاهرات المؤيدة لجمال عبدالناصر في كل المعارك التي خاضها ضد إسرائيل أو الدول الغربية. ولقد اترت فكرة القومية العربية على الحکم الملكي في ليبيا من الجانب السلبي في فترة حكم الملك إدريس وبالجانب الإيجابي في فترة حكم العقيد القذافي، ففي فترة المملكة كان الخوف كبيرا من التيار القومي للشعبية الكبيرة التي كان يكتسبها في الشارع الليبي بصفة خاصة والشارع العربي بصفه عامة. فوجود القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا كانت تشكل تهديد كبيرا لجمال عبد الناصر ، مما أخرج الملك امام شعبه المتبني لفكرة القومية العربية، وبداء في مفاوضات مع الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إغلاق هذه القواعد. وكانت إيجابية في فترة حكم القذافي فقد تبنى فكرة القومية العربية وغلق القواعد الأجنبية وطرد المستوطنين الإيطاليين من ليبيا وعقد العديد من محاولات الوحدة مع الدول العربية. وليبيا دولة بها مكونات قومية كبيرة والمتمثلة في العرب وقوميات صغيرة والمتمثلة في الأمازيغ والتبو. وهؤلاء في الغالب

ليس لهم مشاريع قومية لهم بل هم يسعون إلى إثبات وجودهم والاعتراف بلغتهم وثقافتهم في الدولة التي ولدو بها وعاش أجدادهم عليها ولا يوجد تعارض في المعتقدات فهم يدينون بالديانة الإسلامية، ولكنهم يعارضون في الانتماء إلى القومية العربية إذ يتطلع العرب إلى الوطن العربي وهم يتطلعون إلى ليبيا كوطن يلم الجميع. فالحركة القومية العربية في ليبيا وإن لم تسبق الحركات الأخرى في ليبيا من الناحية التاريخية إلا أنها كانت أقوى ونضجت بصورة واضحة أكثر من الأخرى. وبذلك فقد تمكنت من فرض صورتها للهوية الليبية بوصفها هوية عربية. ومن أكبر الأخطاء التعصبية التي مارستها الحكومات في ليبيا هي أن ليبيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وعلى هذا الأساس قامت الحكومات في ليبيا بتطبيق سياسة التعريب للأمازيغ والتبوع على أساس أنهم عرب.

2.12- تحدي المناطقية والقبلية للهوية الليبية. أصبحت القبلية في ليبيا بارزة وخاصة بعد 2011 م وأصبح التحليل السياسي في الدولة خلال الحرب الأهلية مبني على المناطقية والقبلية. وهي تحمل عند التخاطب رؤية استفزازية للطرف المقابل ومع هذا فإنها تكاد تكون السمة الغالبة على الواقع الليبي والتي لها انعكاساتها على الأصدقاء السياسية والاجتماعية والثقافية وامتدت آثارها لتكون رافدا مهما من روافد صنع الموقف السياسي ليس فقط في داخل ليبيا وإنما أيضا لدى بعض دول الجوار إزاء ليبيا، وبالتالي تؤثر تأثيرا فعالا في تشكيل وصياغة الهوية الليبية. وتعرف القبلية بأنها تعصب الفرد لقبيلته والتطلع إلى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية أفضل في الدولة عبر تحالفات تتبنى طابعا سياسيا أو حزبيا يتخذ من الانتماء القبلي معيارا للمفاضلة والأهلية لتولي المسؤوليات والقيادات بصرف النظر عن الكفاءة. وهناك القبلية السياسية وهي أن تتبنى السلطة وتتمحور على أساس قبلي (قبيلة القذافي مثلا) بما يخدم الجماعة التي تنتسب إليها مجموعة الحاكمين والمرتبطين بالسلطة واعتماد التميز الطائفي بحسب امتيازات وحقوق القبائل الأخرى. وإذ تعد القبلية والمناطقية إحدى العوامل الأساسية التي تعرقل بناء هوية وطنية ليبية، فإنها تغلق الطريق أمام بناء الدولة الليبية. في فترة استقلال ليبيا سنة 1961 م قسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم (طرابلس - برقة وفزان) فيما يعرف بالحكم الفيدرالي، نتج عن هذا التقسيم الفكر الجهوي، الذي ما زال ينادي به بعض هذه الأقاليم مثل إقليم برقة والذي نشط خلال ثورة 17 فبراير 2011م، هذا الفكر وجد ارض خصبة للظهور والنمو نتيجة سياسة التهميش التي قامت به الحكومة المركزية في طرابلس، ونادى البعض بأن تكون ليبيا دولة فيدرالية، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك فنادى بالاستقلال فالجنوب الليبي الذي به العديد من الثروات واعتبره سلة غذاء ليبيا نادى بالاستقلال ووجد إذان صاغية من بعض الدول الغربية لتنفيذ مصالحها الاقتصادية، والكل ناتج من سياسة المركزية والتهميش. أما القبلية فهي مترسخة في البلاد بشكل كبير وتوثر في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي بشكل واضح، فالمشاريع الصناعية والاقتصادية توزع بشكل قبلي وليس بدراسة علمية مبنية على أسس اقتصادية، وسياسيا هناك قبائل مهمشة وقبائل تحكم، وهذا الحال أثر بشكل كبير في الهوية الليبية. ونفس الوضع يمكن تطبيقه على المناطقية.

1.2.12- العوامل التي ساعدت على بناء القبلية والمناطقية في ليبيا:

- إن الاستعمار قد عمل بمرونة لاستغلال المسألة القبلية في المجتمع الليبي لخدمة سياسته.
- ارتساح القبلية مند القدم في تاريخ ليبيا وخاصة خلال فترة الحروب الأهلية في ليبيا.
- غياب الممارسة الديمقراطية في ليبيا مما أدى إلى بروز الحالة القبلية فيه بعد أن هيمنت على المسرح السياسي في ليبيا الأنظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية التي أجهت إلى تبنى الحالة القبلية نتيجة لضعف القاعدة الاجتماعية. الشعب.

3.12- تحدي الطائفية للهوية الوطنية الليبية

أضحت الطائفية مفردة شائعة في المناقشات والأحداث اليومية الخاصة بليبيا، وهي تحمل عند التخاطب رؤية استفزازية للطرف المقابل ومع هذا فإنها تكاد تكون السمة الغالبة على الواقع الليبي والتي لها انعكاساتها على الأصدمة السياسية والاجتماعية والثقافية وامتدت آثارها لتكون رافدا مهما من روافد صنع الموقف السياسي ليس فقط في داخل ليبيا وإنما أيضا لدى دول الجوار إزاء ليبيا، وبالتالي تؤثر فعلا في تشكيل وصياغة الهوية في ليبيا. وتعرف الطائفية في الجغرافيا السياسية بأنها تعصب لجماعة عضوية تتطلع إلى تحقيق مواقع سياسية أفضل في الدولة عبر تحالفات تتبنى طابعا سياسيا أو حزبيا يتخذ من الانتماء الطائفي معيارا للمفاضلة والأهلية لتولى المسؤوليات والقيادات.

ولعل أبرز الظواهر الطائفية في ليبيا هي الإسلام السياسي فقد ظهرت التيارات الإسلامية في الثمانيات في ليبيا على يد حركة الإخوان المسلمين التي واجهت بالشدة والبطش من قبل النظام الحاكم، وكانت تطمح هذه الحركة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، وفي كافة أنحاء العالم الإسلامي، في حركة دينية بعيدة عن القومية الليبية. وصدرت المملكة العربية السعودية في نهاية السبعينيات أيديولوجيتها الوهابية لمواجهة التمدد الشيعي الإيراني التي تبني فكر تصدير الثورة الإيرانية في الخارج، لذلك صدرت الوهابية بضوء أخضر من أمريكا الفكر الوهابي في كل البلاد العربية ومنها ليبيا، وقد قمع النظام الحاكم في البلاد هذا الفكر، واستخدم معه أعتى السبل للقضاء عليه. يقول البرلماني السوداني الراحل محمد أو "إذا حكمي مسلم فلن يدخلني الجنة، وإذا حكمني ملحد فلن يخرجني من الجنة، وإذا حكمني من يؤمن لي ولأولادي العمل والحرية والكرامة وعزة النفس فسأقف له احتراماً وإجلالاً، ويبقى دخول الجنة من عدمه رهين إيماني وأعمالي فقفوا عن التنزع على السلطة باسم الدين معتقدين أنها طريقكم إلى الجنة، فليست وظيفة الحكومة إدخال الناس الجنة وإنما وظيفتها أن توفر لهم جنة في الأرض تعينهم على دخول جنة السماء"

13- رؤية مستقبلية لبناء الهوية الليبية.

إن الهوية الوطنية الليبية مفقودة منذ نشوء الدولة الليبية 1951 م ولغاية يومنا هذا مما أدى إلى عدم شعور المواطن بهويته، ومن أجل إيجاد هذه الهوية المفقودة وجب علينا تصحيح الجانب السياسي والثقافي والاقتصادي، فعلى المستوى السياسي نرى انه يتطلب سياسيا بناء الهوية الوطنية في ليبيا بالدرجة الأساس في النقاط التالية:

1. بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تركز على القانون وتؤمن بالدستور، وتعمل على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مع وجود التعددية السياسية (تعددية حزبية، تعددية رأي، صحافة حرة)، ومع وجود مؤسسة تشريعية فعالة قادرة على تمثيل مصالح الشعب الليبي والتعبير عن مطالبه، ولا يمكن لحقوق المواطنة التي تشكل الركن الأساس الذي تقوم عليه الهوية الوطنية، أن تتحقق إلا في ظل وجود نظام سياسي يعتمد على المشاركة في اتخاذ القرار كما يتطلب بناء الهوية الوطنية الليبية وجود أحزاب سياسية تتبنى جدية عملية بنائها وتعمل على تنمية الشعور بها وفق برنامج سياسي وطني، وليس أحزاب قائمة على مصالح طائفية أو جهوية ضيقة. ولا نريد أحزاب مثل التي ظهرت بعد 2011 م لم تكن تنظر إلى المصلحة الوطنية أو الهوية إلا من منظر المصلحة الشخصية أو الحزبية. بل كانت تتجه نحو الانجذاب نحو المتغيرات الإقليمية والدولية الحاكمة لنسق تلك التفاعلات المختلفة، ما أدى إلى تعدد الولاءات وتشرذمها.
2. وجود بنية مؤسساتية تتمتع بنوع من الاستقرار الذي يوفر لها إمكانية البقاء والاستمرارية وأداء وظائفها بشكل فاعل يساعد على بناء الهوية الوطنية الليبية، فإن الاعتماد على دولة المؤسسات سوف يعمل على كبح الاستبداد السلطوي للحاكم، ويقلل من فرص انفراد الحاكم، كما إن الأرتكاز على بنية مؤسساتية فعالة سوف يتيح مشاركة مجتمعية أوسع، إن الحاجة تبدو اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل دور هذه المؤسسات وتحريرها من ترسبات الماضي. المتمثل بالخضوع لهيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية، وعليه، يفترض أن تمثل مؤسسات المجتمع المدني البديل العقلاني الذي يمكن من خلاله إشاعة ثقافة الحوار والتسامح، وجعل الرأي والرأي الآخر مقبولاً، فضلاً عن وظيفتها الرئيسية في منع تمدد السلطة خارج دائرة نفوذها، حتى تصبح مسألة بناء الهوية الوطنية الليبية أمراً قابلاً للتحقيق.
- وسياسياً إن تجاوز كل ما من شأنه ترسيخ مظاهر الاستقطاب الطائفي والقبلي والمناطقي وغيرها، يضمن تجاوز الخلافات والانقسامات في البنية الاجتماعية الليبية. والاهتمام بالمواطن فمتى شعر المواطن بأن متطلباته قد تحققت فإن شعوره الوطني وإيمانه بالهوية الليبية قد اكتملت.
- أما على المستوى الثقافي فإن بناء هوية وطنية ليبية يعتمد على:
 1. التسامح الاجتماعي والاعتراف بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية ولغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر على مبدأ الولاء للوطن الواحد.
 2. الابتعاد عن العصبية فكلما زادت العصبية كلما زادت فرص التباعد والتناحر بين أبناء الوطن الواحد.
 3. إن مبدأ المواطنة هو الأساس في التعامل بين شركاء الوطن الواحد.
 4. تبني هوية وطنية ليبية تنصهر في بوتقتها الهويات ذات الولاءات المحلية والمذهبية.
 5. سيادة ثقافة الديمقراطية التي تركز مفاهيم الانتماء الوطني وتبث وعياً تجعل في اختلاف الآخر أمراً مألوفاً ومقبولاً.

أما على المستوى الاقتصادي يتضح لنا إن الحل الأمثل لبناء الهوية الليبية يتمثل في التالي:

- بناء اقتصاد قوي من خلال سياسات اقتصادية مخططة ومدروسة.
- القضاء على الفقر واستغلال ثروات البلاد الاقتصادية في معالجة الاختلافات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي.
- التوزيع العادل للثروات بحيث يأخذ كل ذي حق حقه.
- انتشار الرخاء المادي سيسهم بلا شك في رفع المستوى الثقافي والتعليمي لغالبية المواطنين الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على عملية بناء هوية وطنية.
- ينبغي أن يكون المواطن الليبي هو المحور الأساسي لمشاريع التنمية.
- اعتماد الاقتصاد السوق الحر يعتمد المبادرة الفردية والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الوطنية.

كما يمكن الاستفادة من نمو قوى اجتماعية حديثة ذات إمكانية عابرة للطوائف أو متدخلة معها، كطبقات رجال الأعمال العليا، والطبقات العاملة الصناعية، إذ تملك هذه المجموعات جميعاتها وروابطها واتحاداتها الخاصة، المرتكزة على المصالح، وهي الوعاء الكامن للأساس للمدنية والتحركات ذات التوجه الاقتصادي المنظم، فالريح ليس له أثنية أو دين، بل هو كوني، وعلى هذا الأساس فإن التأكيد على المصالح الاقتصادية لا بد من أن يكون عابرا للطائفية، فهو يركز على اقتصاديات السوق والسياسيات النقدية والضريبية والاستثمار وحماية حقوق الملكية، فما من سوق يمكن أن يعمل بطريقة سوية من دون إرساء حكم القانون. ومن ثم فسوف تتراجع الانتماءات التقليدية. (إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام 2003 م؛ عبير مهدي؛ ص 415).

14- صناعة المشاهير ودورها في بناء الهوية الوطنية الليبية

تسعى الدول إلى بناء مشاهير محليين معروفون عالميا من أجل بناء هوية وطنية لدولتهم ويكونون مفخرة أبناء الوطن بهم في المحافل الدولية ففي مصر ساعد مشاهيرها في بناء الهوية المصرية بامتياز فيفتخر المصريين بنجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل للآداب سنة 1988م وأحمد زويل على جائزة نوبل في الكيمياء سنة 1999م ويفتخر المصريون كذلك بكبار الفنانين مثل أم كلثوم وعبد الحليم حافظ و عادل إمام... الخ. بينما نحن نفتخر بطاغية حكم البلاد طيلة 42 سنة نأكل ونشرب كما يجب نلبس كما يجب يفكر عنا، ويقرر مصيرنا. حارب الشهرة وجعل لها مكتب خاص بجهازه الأمني، لا تعرف ليبيا إلا باسمه، منع ذكر اسم اللاعبين إلا برقمه وبعد ذلك جعل المباراة من غير معلق رياضي وابقى الفنانين الذين يمجدهونه فقط. انعكس ذلك سلبا على هويتنا الوطنية التي أصبحت مرتبطة به ارتباطا وثيقا. وفي عهد الملكية ارتبطت الهوية بالملك فتمجيد والتحية للملك واسمه في نشيدنا الوطني. ولم يبق للهوية الليبية رمز نفتخر به إلا عمر المختار الذي حارب الإيطاليين من أجل الوطن وليس من أجل بناء دولة يحكمها.

15- الأعلام ودورها في الهوية الليبية.

لم يخدم الإعلام في ليبيا الهوية الوطنية فمنذ ظهور الصحف والمجلات والإذاعات في ليبيا منذ الاستقلال، وهي تخدم الحكومة والنظام الحاكم، فهو في عهد الاستقلال بمجد الملك وفي عهد الجمهورية الجماهيرية بمجد النظام الحاكم، وفي عهد ما بعد 2011 م فهو طائفي قبلي يخدم أيديولوجيات معينة، الإعلام وجد لخدمة المواطن والعمل على كشف الفاسدين في الدولة، وإبراز ثقافة الدولة وترسيخ الوطنية، وليس لتمجيد شخص أو طائفة أو مجموعة، بل هو للتعريف بالدولة الليبية في المجتمعات الدولية، للإعلام دور كبير في ترسيخ الدولة الليبية لو استخدم بطريقة مهنية، وذلك بتوعية المواطن بنذب خطاب الكراهية والنعم والتعاش السلمي بين مكونات المجتمع الليبي.

16- العلم الوطني والهوية الليبية.

يرمز العلم الوطني للدولة الذي من المفروض أن يمثل جميع كيانات الدولة ويجمع الجميع تحت رايته، إلا أن العلم الوطني قد تغير بتغير أنظمة الحكم التي حكمت البلاد فظهر أول علم وهو علم الاستقلال سنة 1951م ثم علم الجمهورية الليبية ثم علم الجماهيرية .

		
علم الجمهورية 1972 - 1977م	علم الجمهورية 1969-1972 م	علم دولة الاستقلال 1951-1969 م
		
علم ولاية برقة	علم ولاية فزان	علم الجماهيرية 1977-2011 م
		
علم الامازيغ	علم الجمهورية الطرابلسية	علم ولاية طرابلس
		
		علم التبو

(الشكل رقم 3)

عند النظر إلى الشكل رقم 3 يتضح لنا ضياع الهوية الوطنية فتغيير العلم عبر السنين يوضع تغير مفهوم الهوية فالدول ذات الهوية الوطنية الواحدة نجد أن أعلامها لم تتغير عبر السنين مثل الولايات المتحدة ، فعلم المملكة ذو طابع ديني لوجود النجمة والهلال فالنجمة ترمز إلى أركان الإسلام الخمسة والهلال إلى التقويم الهجري الإسلامي أما اللون الاحمر يرمز إلى دماء الشهداء واللون الأسود يركز إلى الفترة الصعبة التي مر بها الشعب الليبي، أما اللون الأخضر يعني تحرير ليبيا من الاستعمار ويرمز إلى الأراضي الخضراء أي النماء. أما فترة الجمهورية نجد أن العلم يشبه العلم المصري وهو ما يدعو للقومية، وعلم الجماهيرية يرمز إلى النماء للجماهيرية في العالم كله وتطبيق الفكر الجماهيري العالمي. أما الأعلام الأخرى فيرمزون إلى الجهوية والطائفية والاثنية. فالعلم الأمازيغي يمثل شمال أفريقيا فاللون الأزرق يمثل السماء والبحر واللون الأخضر يمثل الجبال والغابات واللون الأصفر يمثل الصحراء مع حرف الزاي الأمازيغي مكتوبا بالأحمر في وسط العلم. ولا يوجد علم من هذه الأعلام يرمز إلى الوطنية ويجمع الليبيين تحت رؤية واحدة. ولا توجد مشكلة في كثرة الأعلام في ليبيا إذا كانوا منصفين تحت راية واحدة ومجتمع متجانس يسعى إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

أما على صعيد الاسم الرسمي للدولة الليبية فكان في عهد المملكة باسم (المملكة الليبية) هو يرمز إلى أن الهوية الليبية ترتبط ارتباط كبير باسم العائلة الحاكمة في الترتيب الأول، وفي سنة 1969 م تحول الحكم من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري باسم (الجمهورية العربية الليبية) وهذا يعني أن ليبيا دولة عربية قبل أن تكون ليبيا، متجاهلا القومات الأخرى الموجودة على الأرض الليبية وهو اتجاه قومي بامتياز، تم جاء اسم (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) تم أضيف اسم (العظمى) وهنا ابتعدت الهوية الليبية عن الليبيين لتبني الدولة سياسة العالمية والخروج عن الوطنية إلى العالمية، أما بعد 2011 م فلم يحدد اسم الدولة بشكل رسمي إلى حد كتابة هذا البحث لوجود الصراعات بين مكونات الدولة الليبية التي كانت نار خامدة في الفترات السابقة واشتعلت بعد 2011 م والكل ينادي بحقوقه في الدولة الحديثة.

17- دور التعليم في بناء الهوية الوطنية

فإن عملية بناء الهوية الوطنية الليبية تفترض وجود بنية مؤسساتية تعليمية تتمتع بنوع من الاستقرار الذي يوفر لها إمكانية البقاء والاستمرارية واداء وظائفها بشكل فاعل، ولا يمكن الحديث عن هوية وطنية من دون وجود هذه المؤسسة، كما يجب على وزارة التعليم أن تتولى مهنة تثقيف الجماهير باتجاه الإيمان بثقافة التعددية والقبول بالآخر من خلال الاعتراف بوجود التنوع أو الاختلاف، إذ يمثل ذلك مصدرا للإثراء الاجتماعي، والثقافي، واللغوي الذي يمكن استيعابه ضمن إطار الوحدة الوطنية الشاملة. وبناء منهج تربوي يهدف إلى الاعتراف بالأقليات وضرورة احترامهم، والتركيز على مشاهير البلاد من علماء وادباء وفنانين، وليس فقط التركيز على المجاهدين فقط، لان ذلك يلغي أو يعيق الحوار مع الآخر، فالاستعمار الإيطالي له محاسن كما له مآسي، فلولا الإيطاليين لما تخلصنا من الحقة العثمانية المتخلفة، وهم من مد الطرق وخطوط السكك الحديدية، وفتحوا المدارس. ونحن مشكلتنا مع إيطاليا الفاشية وليس إيطاليا الحديثة. إن تمجيد المجاهدين هو واجبا علينا ويستحقون

التكريم والاحترام، إلا أنه وجب علينا أيضا تمجيد العلماء والأدباء وكبار الفنانين، كنا نحارب الإيطاليين في الماضي والآن نحارب عدوا اشرس من الإيطاليين بكثير ألا وهو التخلف والجهل والقهر.

النتائج:

1. إن الهوية الليبية متواجدة منذ العصور القديمة، وإن ليبيا دولة متجذرة تاريخيا، مثل مصر والعراق، وليس كما يدعي البعض بأن ليبيا ليس بها جذور تاريخية.
2. إن غياب الهوية الوطنية الليبية في الوقت الحاضر ليس مؤشرا عن فقدانها إلى الأبد، بل يمكن استرجعها عبر العمل الجاد في بناء الوطن الممزق والنهوض به.
3. إن المجتمع الليبي بأمس الحاجة إلى الهوية الوطنية من أجل شمل الوطن المقسم في بوتقة واحدة تحت اسم ليبيا.
4. إن الهويات فوق الوطنية ودون الوطنية في ليبيا لم تنجح في بناء الوطن، وهي حالة مؤقتة تنتهي ببناء هوية ليبية وطنية.
5. إن عدم احترام المواطن الليبي وتوفير له احتياجاته الأساسية، والعيش الكريم، وإحساسه بوطنه، تعد من العوامل القوية التي ساهمت في عدم بناء الهوية الوطنية.
6. الأعلام الموجه والطائفي القبلي ساهم في ضياع الهوية الليبية.
7. وجود الهويات الفرعية لا يلغي الهوية الوطنية بل هي سند للدولة الليبية في تنوع ثقافتها وتراثها.
8. التعايش السلمي بين المجموعات الأثنية والايديولوجيات في ليبيا ممكن، للتجانس الكبير الموجود في المجتمع الليبي، فالدين واحد والعادات والثقافات واحدة تقريبا.
9. عدم ترسيخ الهوية الليبية في المناهج التعليمية ساهم في فقدان الهوية الوطنية وظهور الهوية فوق الوطنية والهوية دون الوطنية وبالتالي تشرذم البلاد ودخولها في حروب أهلية.
10. قلة الاهتمام بصناعة المشاهير المحليين في المجال الرياضي الأدبي والفني وغيرها من المجالات قد ساهم في بناء الهوية فوق الوطنية.

التوصيات:

1. العمل على تبني هوية وطنية ليبية تنصهر في بوتقتها الهويات ذات الولاءات المحلية والمذهبية.
2. إن ندب خطاب الكراهية والتعصب هو الطريق الصحيح لبناء الوطن سياسيا واقتصاديا.
3. ترسيخ مبدأ (أنا والآخر) و محاربة مبدأ (نحن وهم).
4. نحن لبيين ولا ننكر انتماءاتنا العربية أو الإفريقية أو الدينية أو العالمية، ولكن لا نلغي هويتنا الليبية فليبيا لنا دون غيرنا فالأرض فالأرض والسما والسماء سماءنا والبيت بيتنا.
5. الاهتمام بالتعليم فهو الطريق الصحيح لبناء الهوية الليبية، وبالتالي بناء الوطن سياسيا واقتصاديا.
6. الاهتمام بصناعة المشاهير المحليين في المجال الرياضي الأدبي والفني وغيرها من المجالات يساعد كثيرا في الانتماء للوطن وبالتالي يساعد في بناء الهوية الوطنية.

7. الاهتمام بالأعلام الحر الوطني يدعم الهوية الوطنية ويرسخها ويعمل على ترسيخها بين أبناء الوطن الواحد.
8. احترام المواطن الليبي وتوفير له احتياجاته الأساسية، والعيش الكريم، وإحساسه بوطنه، تعد من العوامل القوية لبناء الهوية الوطنية.
9. القضاء على الفقر والعدالة الاجتماعية واستغلال ثروات البلاد الاقتصادية في معالجة الاختلافات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي هي من الأسس لبناء الهوية الوطنية.
10. التسامح الاجتماعي والاعتراف بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد إلى تكوينات قبلية وأثنية ولغوية ودينية مختلفة دون أن يؤثر على مبدأ الولاء للوطن الواحد.
11. ممارسة الديمقراطية في ليبيا يحد من بروز الحالة القبلية والانظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية والطائفية، ويساعد في بناء الهوية الوطنية.
12. بناء أسس وطنية مجردة من أية نزاعات طائفية أو عرقية أو دينية وتكون الهوية الليبية هي الهدف أولاً واخيراً.

الخاتمة

ليبيا دولة كبيرة المساحة، صغيرة في عدد سكانها، لم ترحمها قوة الطبيعة فأرضها صحراوية بامتياز ومناخها جاف، إلا أن الله وهبها ثروات طبيعية أهما النفط. عبر التاريخ القديم الحديث لم يشفق عليها أحد فقد شهدت الحروب الأهلية والحروب الخارجية، حكمها الاستعمار والملوك والبطانة، عاش فيها المواطن حياة القهر و الحرمان، الكل ينهش هذه الدولة من مواطنيها إلى حكامها إلى جيرانها، شعبها شعب محافظ يطمع في حياة كريمة لا يعرف هويته أو انتمائه، بل يعرف من يحكمه فهو يهمل له ويمجده، شعب فشل في إدارة مدرسة، فكيف يستطيع إدارة دولة، فنحن شعب نرجع فشلنا إلى الاستعمار دائما، وإذا لم نستطيع تفسير شئ نرجعه إلى الجن. فالهوية الليبية موجودة ولكنها ضائعة بين ايدولوجيات معظمها خارجية، فتن لم نسترجعها فسوف تبقى ليبيا وثرواتها على وضعها الحالي، مشتتة ضائعة منهوبة من الغير. فليبيا دولة لم يكتمل نموها و لم يكتمل نضجها، ونظم سياسية تجاوزت على حقوق المواطن وإنسانيته، وهي تدعونا إلى بنائها وأن نبحت عن مواطن الخلل في البنية الفكرية والاجتماعية والسياسية لها. وإن المواطنة مرهونة بالاهتمام بالمواطن فمتى شعر المواطن بأن متطلباته قد تحققت فإن شعوره الوطني وإيمانه بالهوية الليبية قد اكتملت، فليبيا هي الأم الحنونة التي تمنحنا عطفها وحنانها وهي التي تمنحنا ثروتها من أعماق أرضها، وهي البيت الذي يجمعنا عبر حدود سياسية شاسعة وهذا البيت يجمعه الدين الواحد واللغات المتعددة والعادات والتقاليد والبنية الاجتماعية الواحدة فلماذا لا نحافظ عليه؟

المراجع:

أولاً: الكتب

- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999م.
- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هندأوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.
- الجرجاني، التعريفات، المجلد الأول، الجزء الثالث، دار الكتاب، الاسكندرية، 1975م.
- حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، دار الزوار، لندن، 1993م، الطبعة الأولى.
- ساطع الحصري، أبحاث مختارة في القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.
- عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2008م.
- محمد عايد الجابري، مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، الطبعة الثانية.
- نظر صاموئيل هنتغون، من نحن..... الهويات التي تواجه الهوية الأمريكية؛ ترجمة (حسام إسن خضور)، دار الرأي للنشر، دمشق، 2005م.
- يسرى الجوهرى، شمال أفريقيا دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، 1968م.

ثانياً: الدوريات والمجلات:

- أو الحيدري، "المكونات الاجتماعية والثقافية والفرعية وإشكالية الهوية في العراق"، الملتقى الفكري الأول للنخب العراقية، بغداد 2009م.
- عبير مهدي و عمار حميد، "إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام 2003م"، المجلة السياسية الدولية.
- أم العز على الفارسي، "المرأة الليبية ونسج الهوية .. دراسة في أثر التحولات التاريخية علي تكوين الهوية"، كلية الاقتصاد بنغازي.
- سعد سلوم، "عراق الدولة 1921 – 2003م من الصدمة إلى صحوة الهويات"، مجلة مسارات، العدد الأول، السنة الثالثة، بغداد، 2007م.
- على عباس مراد، "إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول"، الندوة العلمية لجامعة بغداد، 2010م.
- سناء كاظم كاضم، "الطائفية العائق الأكبر في بناء الدولة العراقية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، السنة 18، يناير، 2003م.